CD/PV.1002
7 February 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الثلاثاء، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد جديسلاف راباتسكي (بولندا)

(A) GE.06-60897 310107 010207

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

أود بادئ ذي بدء أن أرحب ترحيباً حاراً بسفير الصين السيد تشينغ جينغي، الذي كلف مؤخراً بمسؤوليات تمثيل بلده لدى مؤتمر نزع السلاح. ولم يقدم السفير تشينغ أوراق اعتماده إلى رئيس المؤتمر إلا منذ خمس عشرة دقيقة. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد له تعاوننا ودعمنا في مهمته الجديدة. فأهلاً به.

لقد تملكنا جميعاً شعور بالحزن الشديد عندما علمنا بغرق العبارة المصرية السلام - بوكاتشيو ٩٨ في البحر الأحمر صبيحة يوم الجمعة من الأسبوع الماضي. فقد ورد أن هذه الباخرة التي استهلت طريقها من ضباء في المملكة العربية السعودية إلى سفاجة في مصر كانت تقل على متنها نحو ٤٠٠ ١ راكب فقد الكثير منهم أرواحهم. لذا أتقدم، باسم مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، بخالص التعازي وشديد مواساتي لأسر الضحايا ولحكومة مصر. فهل لي أن أدعوكم الآن لمشاركتي في الوقوف دقيقة صمت إحياءً لذكرى ضحايا العبارة المصرية التي غرقت؟

* * *

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): يعتزم المؤتمر اليوم استئناف نقاشه العام لأي موضوعٍ ذي صلة بمؤتمر نزع السلاح. ولدي على قائمة المتحدثين للجلسة العامة لهذا اليوم: سفراء كلٍ من فرنسا ونيجيريا وألمانيا وآيرلندا ونيوزيلندا والنرويج.

وأعطي الكلمة الآن إلى سفير فرنسا، السيد فرانسوا ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود بدايةً أن أقدم التعازي بالنيابة عن وفد فرنسا للوفد المصري وللسلطات المصرية وكذلك للشعب المصري في الفاجعة التي ألمت بهم مؤخراً في البحر الأحمر.

وإنه لمن دواعي شرف هذا الوفد أن يقدم اليوم إلى مؤتمر نزع السلاح، كوثيقةٍ رسمية، نص الخطاب الذي أدلى به رئيس الجمهورية الفرنسية في ١٩ كانون الثاني/يناير في إيل لونغ الواقعة بمنطقةٍ بروطانيا. فإنه من عادتنا أن نقدم ،على غرار ما فعلناه في العامين ٢٠٠١ و١٩٩٦، هذه الخطابات إلى المؤتمر من أجل تزويده بالمعلومات وتمكين أعضائه من الاطلاع عليها بصورةٍ كاملة ودقيقة.

ولقد مرت العقيدة الفرنسية للردع، منذ نهاية الحرب الباردة، بمراحل عديدة من الصياغة إنما دون إدخال تعديلاتٍ على أسسها، وتمثلت هذه المراحل في - الكتاب الأبيض للعام ١٩٩٤، وخطاب الرئيس في آب/أغسطس ١٩٩٥، ثم خطابه في المعهد الوطني لدراسات الدفاع الوطني في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وأخيراً الخطاب الذي ألقاه في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح تحديداً، أرى من المفيد تقديم الملاحظات الموجزة التالية بالاستناد إلى أكثر الأسئلة طرحاً.

أشـــار رئيس دولة فرنسا إلى أن المبادئ الأساسية للردع النووي لم تتغير. فالغرض من الردع الفرنسي يكمن في حماية مصالح فرنسا الحيوية من التهديد، أياً كان مصدره وطابعه. لهذا، فإن الأسلحة النووية الفرنسية ليست، في إطار مفهوم الردع هذا، بأسلحة معدة لميدان المعركة. فنهجنا باقٍ على حاله. ولن تُثار على الإطلاق أي مسألةٍ تتعلق باستخدام القدرات النووية لأغراض عسكرية في أي نزاع.

وإعـــادة ترتيـــب قـــدرات قـــوة الـــردع، أي تحديثها وتكييفها مع ما يحدث من تطورات في الإطار الاستراتيجي، يتفق تماماً مع الالتزامات التي قطعتها فرنسا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال فرنسا تضطلع في هذا المجال بدور مفعم بالنشاط يتفق والتزاماتها. فهل من الضروري التنويه بأن فرنسا قد سحبت وأزالت جميع أسلحتها أرض - أرض (القذائف المنصوبة على هضبة ألبيون والقذائف القصيرة المـــدى من طراز هيدز)، وقللت من عدد غواصاتها النووية المجهزة بقدرة إطلاق القذائف، وخفضت بمقدار ثلثي عـــدد ناقلاتها الإجمالي للأسلحة النووية منذ عام ١٩٨٥، وفككت مركزها للتجارب النووية الموجود في منطقة المحيط الهادئ، وأغلقت وفككت منشأتيها بييرلات ومارمول لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، وخفضـــت حصـــتها الـــنووية مـــن استثمارات فرنسا الدفاعية من نسبة ٥٠ في المائة عند إنشاء القوة النووية الاستراتيجية إلى نسبة ٣٣ في المائة وقت سقوط جدار برلين وبمعدل ١٩ في المائة للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، وذلـــك بموجب آخر قوانيننا المتعلقة بالتخطيط العسكري؟ ومن المفترض أن تصل هذه النسبة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٨ في المائـــة فقط من استثماراتنا الدفاعية. وإجمالاً تم تخفيض تكاليف الردع إلى نسبةٍ تقل عن ١٠ في المائة من ميزانية الدفاع دون أن يشمل ذلك التزامات المعاشات التقاعدية.

وفي هذا الصدد، تفي فرنسا بما قطعته من التزامات في شكلها الذي اتخذته مؤخراً على الصعيد الوطني، أو ضمن إطارٍ أوروبي أو في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠٠٥، أو أثناء الدورة الأخيرة للجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، أو هنا قبل عامٍ من الآن. وينطبق هذا بصورةٍ خاصة على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وقد أشار رئيس الجمهورية إلى مواصـــلة دعمنا للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح العام والشامل، ولا سيما التفاوض على وضع معـــاهدةٍ من هذا القبيل. فهل أحتاج أيضاً إلى الإشارة إلى أن فرنسا قامت في عام ١٩٩٥ بإعادة التأكيد على ضـــمانات الأمـــن للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار وبإدخال التحســـينات علـــيها؟ وينص تحديداً الإعلان الفرنسي كما الإعلانات التي قدمتها قوى نووية أخرى، على منح ضـــمانات أمنٍ سلبية لهذه الدول. وكما قلنا وقتئذ، فإن ذلك لا يؤثر طبعاً وبأي شكلٍ من الأشكال على حقنا الطبيعي في الدفاع عن النفس، وفقاً لما هو منصوصٍ عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وكانت فرنسا قد منحت أيضاً ضمانات أمنٍ سلبية ملزمة قانوناً لأكثر من ١٠٠ بلد عبر التصديق على الـــبروتوكولات المـــلحقة بمعـــاهدات أُنشئت بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتلك المعاهدات هي: تلاتيلولكو لمنطقة أمريكا الجنوبية التي أُبرمت في عام ١٩٩٢، وبليندابا لأفريقيا وراروتونغا لمنطقة جنوب المحيط الهادئ اللتين أُبرمتا في عام ١٩٩٦. ولا تزال المفاوضات جارية بالنسبة لمنطقتي آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا. وتـــبقى بالطـــبع كل هذه الضمانات ملزمة تماماً. ووفقاً لما نوه إليه رئيس جمهورية فرنسا، فإن الطريق نحو نزع السلاح هو طريق شاق. ونعتزم مواصلة دعم الجهود الدولية، إلا أننا لن نتمكن بالتأكيد من إحراز التقدم ما لم

تستقر الظروف المواتية لأمننا الشامل وكان التقدم رغبة الجميع بلا منازعٍ. وهذا يعود بنا إلى مسؤوليتنا المحددة هـــنا في هـــذا المحفل، وإلى الدعم الذي تتطلبه مساعيكم، سيدي الرئيس، الرامية إلى التوفيق بين جميع الأطراف لإحراز التقدم نحو بلوغ أهدافنا المشتركة.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر سفير فرنسا، السيد ريفاسو، على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل نيجيريا، السفير جوزيف أيالوغو.

السيد أيالوغو (نيجيريا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى أثـــناء توليكم الرئاسة، دعوني أهنئكم وأؤكد لكم تعاون وفدي ودعمه لمساعيكم نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عملنا.

أتـــناول الكـــلمة لكـــي أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، ولرؤساء عام ٢٠٠٦ الآخرين، على مـــبادرتكم التي التزمتم جميعاً بمتابعتها في هذا العام. والقرار الجماعي الذي اتخذه الرؤساء الستة بالعمل معاً في البحث عن توافق في الآراء هو ابتكار جديد أعتقد أنه أوجد الحل لمشكلة قصر مدة منصب الرئاسة دون أن يمس بالمزايا الأخرى. وقد اقترحت في السابق عدة وفود، ومن ضمنها وفد بلدي، إيلاء الاعتبار لتمديد فترة الرئاسة، وبـــادرت الـــيابان بالتحرك بصورةٍ غير رسمية في هذا الاتجاه. وسيحظى ابتكاركم لحل هذه المشكلة ببالغ تقدير وفدي إن لم تعطله الشواغل الإجرائية.

وقـــد عينتم، بالنيابة عن الرؤساء الستة، أصدقاء الرئيس لعام ٢٠٠٦، لمساعدة الرؤساء في اضطلاعهم بمســـؤولياتهم. وقلتم إن محور تركيز عمل الرؤساء سيتمثل في البحث عن توافق في الآراء بشأن برنامجٍ للعمل. وتمكـــن أصـــدقاء الرئيس، في هذا الصدد، من التركيز على جدول الأعمال وعلى فعالية أسلوب عملنا. وتدعم نـــيجيريا بكل إخلاص مبادرة الرؤساء الستة لتعيين أصدقاء لمساعدتهم في مساعيهم. وعلى نحو ما ذكره وفد في الأســـبوع الماضـــي، نعتـــبر أنفســـنا جميعاً أصدقاء للرؤساء، ومن المؤكد أن وفدي سيعمل مع السفراء المعينين وسيدعمهم ويتعاون معهم لإرشاد جميع الأصدقاء في سعيهم نحو بلوغ هدفٍ مشترك.

وفيما يتعلق بولاية أصدقاء الرؤساء الستة، فإن لوفدي سيقدم مقترحات للرئيس. وقد سبق وأن اعتمدنا جـــدول أعمالنا للعام ٢٠٠٦. وجدول الأعمال هذا يتسم بالمرونة والتوازن. ولقد قلتم في بيانكم الرئاسي إثر اعـــتماد الجدول إنه " إذا توصل المؤتمر إلى توافق في الآراء بشأن معالجة أية مسائل، أمكن معالجتها ضمن إطار جدول الأعمال هذا ...". وفيما يتعلق بوفدي، فإن المسائل الأربع الأساسية التي لا تزال أكثر صلةً بالمناخ الأمني الدولي من غيرها هي مسائل مدرجة فعلاً في جدول الأعمال، وأضحت المرونة في صلب جدول الأعمال أساساً لتناول أية مسائل أخرى يحرز المؤتمر بشأنها توافقاً في الآراء. وفيما يخص فعالية أساليب عملنا، فإنها مسألة تم النظر فيها سابقاً. وربما يكون مؤتمر نزع السلاح المؤسسة الوحيدة التي تُتخذ فيها القرارات بتوافق الآراء فحسب. فحتى الجمعـــية العامـــة ومجلس الأمن يسعى كلاهما جاهداً للتوصل إلى توافق في الآراء في اتخاذ قراراتهما، لكنهما متى أخفقـــا في ذلك، يصبح التصويت خياراً وحيداً لاتخاذ القرارات. ولقد أُدخل توافق الآراء إلى نظامنا الداخلي في أثناء الحرب الباردة، وربما هدف ذلك لضمان مشاركة الجميع في عملية صنع القرار. وكان الغرض منه أن يشكل مصـــدراً للتقدم ولقوة متعددة الأطراف، لكنه مع الأسف أخذ يتحول إلى مصدرٍ لعرقلة التقدم وللجمود. فهل

يمكن لأي ابتكار أن يساعدنا لحل هذه المشكلة في هذه المرحلة؟ فلا يمكن للمرء أن يتفاءل كثيراً، و ذلك يعزى بقدرٍ كبير إلى ضرورة وجود الإرادة السياسية لحل المشكلة، ويبدو أن الافتقار إليها كان السبب في المأزق الذي آل إليه مؤتمر نزع السلاح.

لهذا، أود أن أقترح على أصدقاء الرؤساء أن يركزوا جهودهم بالأحرى على البحث عن برنامج للعمل اعتبرته الوفود جميعاً أولوية من أولوياتها. وقد يعمل أصدقاء الرؤساء الستة على فهم الخلافات القائمة بشأن مختلف المقترحات المعروضة، الرسمي منها وغير الرسمي. وقد تبين من مداخلات الوفود في العام المنصرم أن مقترح السفراء الخمسة يحظى بدعمٍ الأغلبية الساحقة لا بتوافق الآراء. وتقترح نيجيريا أن يركز أصدقاء الرؤساء الستة جهودهم على البحث عن برنامج عملٍ يتخذ من مقترح السفراء الخمسة أساساً له. ويمكن لهم تحديد الصعوبات التي تواجهها هذه الوفود غير القادرة على الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مقترح السفراء الخمسة والعمل على إعادة صياغة الاقتراح الرامي إلى استيعاب الشواغل دون إثارة مشاكل جديدة. ولقد قيل مراراً وتكراراً إن مقترح السفراء الخمسة ليس جامداً كالحجر. بل هو اقتراح قبل للتطوير.

وأخيراً، أود أن أؤكد لكم أن نيجيريا دعمت في السابق المقترحات المعروضة، بما فيها مقترح السفراء الخمسة، وستظل مرنة في مساعدتكم على ما تبذلونه من جهود لإخراجنا من هذا المأزق. وآمل أن ينجح مقترح الرؤساء الستة في التوصل إلى برنامج عملٍ متوازن وشامل من شأنه أن يعالج الشواغل الأمنية التي أبدتها جميع الوفود. ويضطلع مؤتمر نزع السلاح بمسؤولية هندسة سياسة الأمن الجماعي لصالح الجميع من خلال التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير نيجيريا السيد أيالوغو على بيانه وعلىعباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعتزم دراسة كل مقترحاتكم بعنايةٍ فائقة. والآن أعطي الكلمة لسفير ألمانيا، السيد برهارد براساك.

السيد براساك (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشارككم التعازي التي أعربتم عنها باسمكم وباسم جميع الوفود الحاضرة هنا لوفد مصر بشأن الحادثة المريعة التي وقعت في البحر الأحمر.

وتعتبر ألمانيا جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، المستند إلى الوصايا العشر، مناسباً لمسائل نزع السلاح والأمن الحالية.

وما يدعى "المسائل الأساسية" الأربع - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ووقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي- هي مسائل لا تزال موضوعية وأساسية من المسائل المدرجة على جدول الأعمال الدولي في ضوء ما نواجهه اليوم أيضاً من مناخٍ دولي متغير.

وأي نهج شامل يراعي الأولويات والشواغل الأمنية المتباينة سيكون أكثر الحلول عقلانية وإمكانية للخروج من حالة الجمود التي آل إليها مؤتمر نزع السلاح.

لقد اعتبرنا دائماً أن مقترح السفراء الخمسة يلبي هذه الشروط كاملةً. ونشاطر الأغلبية الساحقة في مؤتمر نـــزع السلاح الرأي القائل بأن مقترح السفراء الخمسة يشكل في الواقع المقترح الوحيد الذي وصل بمؤتمر نزع السلاح إلى أقرب نقطة من توافق الآراء منذ عام ١٩٩٨. ولكن من المؤسف أن ندرك أن دنونا من توافق الآراء لا يعادل بأي حال التوصل إليه. ولا نزال ندعم إنشاء هيئات فرعية لجميع المسائل الأساسية الأربع. ويمكن لولاياتها أن تكـــون مختلفة، وقـــد تكون كذلك. وينبغي أن تحقق هذه الولايات توازناً بين الأولويات المتباينة لمختلف المجموعات وضرورة التوصل إلى توافق عام في الآراء. وينبغي للولايات أن تكون عملية وموضوعية في آن واحد لـــتلقى قـــبول الجميع. وإننا نتطلع للتعاون مع كل الدول الأطراف المشاركة في مؤتمر نزع السلاح لاستكشاف كيفية التوصل إلى توافق في الآراء داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج العمل، ومن ثم الانتقال إلى مفاوضات موضوعية، مع مراعاة طلبات مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

ولا تعتقد ألمانيا أن أياً من هذه المسائل الأساسية تزداد أو تقل في الأصل أهميةً عن الثلاث الأخرى. وإذ تقـــول ذلك، فإنها تجد أن مسألة "وقف الإنتاج" خاصة قد أصبحت جاهزة للبدء فوراً بوضع معاهدة غير تمييزية عالمـــية التطبـــيق والتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها في وقت مبكر مع مراعاة تقرير المنسق الخاص والولايـــة الواردة فيه. ويشكل الشروع الفوري في عقد مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوةَ المنطقية والضرورية التالية في مجال نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. غير أننا لا نملك في الوقت الحاضر نهجاً متسقاً وشاملاً لتناول مسالة المواد الانشطارية. والعديد من المبادرات التي قدمتها شخصيات رفيعة المستوى في خلال الأعوام الماضية وكانت ذات صلة بالمواد الانشطارية ومعدات إنتاجها هي مؤشر واضح للمخاطر الهامة المرتبطة بهذه المواد ولضرورة وضع ضوابط محسَّنة وشاملة.

ويمكـــن الاســـتفادة مـــن إنشاء لجنة مخصصة لتناول مسألة وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي في استكشاف ومناقشة مسألة تعزيز الإطار الدولي والقواعد الدولية وضبط الاستخدام المدني كما العسكري المشروع للفضاء الخارجي تفادياً لأن يصبح الفضاء الخارجي منطقةً غير آمنة ومصدر مخاطر لا تعد ولا تحصى لا تهدد الأمن العالمي فحسب، وإنما تهدد الاستخدام التجاري للفضاء أيضاً، وذلك وفقاً لما تقتضيه التكنولوجيا الحديثة بطائفتها الواســـعة من التطبيقات اليومية. لهذا، ترحب ألمانيا بجميع الجهود المبذولة لتحديد ودراسة مواضيع أو مقترحات محـــددة قد تشمل تدابير لبناء الثقة أو للشفافية ومبادئ عامة والتزامات بموجب معاهدات وتعزيزاً للنظام القائم، بهدف جعل حدوث أي سباق مستقبلي للتسلح أو أية تطورات تقنية خطيرة في الفضاء أمراً مستحيلاً.

إن مواصـــلة إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق نزع سلاح لا عودة عنه وقابل للتحقق، أمر ضروري ولا يمكن إحـــرازه سوى باتباع نهج تدريجي. وتعتبر الخطوات العملية الثلاث عشرة للتنفيذ المنهجي والتدريجي لالتزامات المادة السادسة التي اعتمدها مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بمثابة معايير على هذا الدرب. وتدعم ألمانيا بالكامل إنشاء هيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح لتناول مسألة نزع السلاح النووي وفقاً لما دعت إليه الخطوات العملية الثلاث عشرة من الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

وفي استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل التي اعتمدها المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديســـمبر ٢٠٠٣، أقـــر كل من ألمانيا وشركائها في الاتحاد الأوروبي "بإمكانية استخدام ضمانات الأمن الإيجابـــية والسلبية كحافزٍ للتخلي عن حيازة أسلحة الدمار الشامل وكرادعٍ لاستخدامها". ومن نفس المنطلق،

وافق مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار على أن "ضمانات الأمن الملزمة قانوناً ... تعزز نظام منع انتشار الأسلحة النووية". لهذا، تدعو ألمانيا بشدة دول مؤتمر نزع السلاح إلى الموافقة على برنامج عملٍ يتابع بجدية مسألة ضمانات الأمن السلبية.

إن استكشـــاف بدائل محتملة للعودة بمؤتمر نزع السلاح إلى عمله الموضوعي مهمة كل من يتولى رئاسة المؤتمـــر. وتشـــمل هذه المهمة إمكانية استكشاف مسائل أخرى. بيد أنه ينبغي فعل هذا من باب العمل المعتمد الإضافي إلى ما يجري تناوله حالياً من مسائل مدرجة على جدول أعمالنا، لا بوصفه بديل عن ذلك، ولا تضاف هذه المسائل إلا إذ كانت تزيد من القاعدة اللازمة لتحقيق توافق الآراء. ومن المفهوم أنه ينبغي القبول بأي مقترحٍ يحمـــل مســـائل جديدة لتناولها في مؤتمر نزع السلاح والنظر فيه دون تحامل، وإنه لأمر حاسم الأهمية ألا يساء استعمال المسائل الأخرى فتضاف إلى القائمة التعيسة لنقاط الترابط التي تعرقل بالفعل عمل مؤتمر نزع السلاح. ولا تزال ألمانيا منفتحة ومرنة وغير متشددة في مواقفها إزاء استكشاف أي مقترحٍ جديد يقدم بهدف التوصل في هذه الهيئة إلى اتفاقٍ متفاوض عليه وملزم دولياً يضيف قيمةً إلى الأمن الدولي أو الحد من التسلح أو نزع السلاح. وتعتقد ألمانيا أن ذلك يشمل أيضاً مسائل تتعلق بأسلحة تقليدية كمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، شـــريطة أن تضيف قيمةً إلى العمليات الأعمال الجارية في محافل أخرى. ولكن دعوني أقول بكل وضوح: إنه من المفترض أن تبقى المسائل الإضافية إضافيةً. فلا يمكن لها أن تصبح بديلاً عن العودة بمؤتمر نزع السلاح إلى العمل بشأن المسائل ذات الأولوية.

وتدعم ألمانيا رغبة رئاسات مؤتمر نزع السلاح لهذا العام في تنسيق أعمالها قدر الإمكان لإتاحة أكبر قدرٍ مـــن الاتساق والاستمرارية. ولعل أفضل نهج لتحقيق ذلك هو عقد مناقشات منظمة وموجهة وتتسم بمزيدٍ من التفاعل مع الموازنة في الوقت المخصص لمختلف القضايا.

والمسائل المعروضة أمامنا ليست عتيقة. بل هي مسائل تحظى بأهمية أساسية لجدول الأعمال الدولي وستبقى كذلك حتى ولا سيما في ضوء المناخ الدولي المتغير وفي ضوء العولمة وتفاقم خطر جهات فاعلة غير الدول والإرهاب العالمي. والنُهج المتعددة الأطراف تقدم حلولاً تعتبر عموماً مشروعة وشفافة وحيادية، كما أنها حلول دائمة.

وتتطلـــب معالجتها كذلك بصورة ملائمة وشاملة، ضمن أمورٍ أخرى، مشاركةً أوسع من المجتمع المدني والمجتمع العالمي. وقد شكل إزالة العقبات التي تعرقل أعمال مؤتمر نزع السلاح إشارةً واضحة إلى الرغبة في العزم على مواصلة الجهود العالمية للحد من التسلح ومنع الانتشار ونزع السلاح بطريقةٍ شاملة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا السيد براساك على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى سفيرة آيرلندا، السيدة ماري ويلان.

الســـيدة ويلان (آيرلندا) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أعرب عن أحر التعازي لمصر في ضحايا الحادث المأساوي الذي وقع في البحر.

سـيدي الرئيس دعوني أقدم لكم خالص تمنياتي لكم بالنجاح في مهمتكم بصفتكم رئيساً لهذا المؤتمـر. فـبالعمل مع من شارككم في رئاسة المؤتمر للعام ٢٠٠٦ اخترقتم جمودنا وأبنتم عن أفكارٍ جديدة في سعيكم لحل مشكلة جدول أعمالنا.

وإنـني أتناول الكلمة اليوم استجابةً لطلبكم الموجه إلى الوفود بتحديد أولوياتها للعمل في هذه الهيئة في خلال عام ٢٠٠٦. وأولويات آيرلندا هي التالية: (أ) نعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح الشروع في مفاوضات بشـأن معاهدةٍ تتناول المواد الانشطارية؛ (ب) وندعم إنشاء هيئة فرعية تتناول نزع السلاح النووي؛ (ج) ونجد فائدة في البدء بعمليةٍ قد تؤول في نهاية المطاف إلى إبرام اتفاقٍ بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي.

نحن واقعيون. وندرك أن مؤتمر نزع السلاح لا يستطيع البدء بمفاوضات جدية بشأن طائفةٍ من المواضيع في آنٍ واحد. وفي هذا الصدد، نولي في عام ٢٠٠٦، أولوية خاصة للشروع في مفاوضات لإبرام معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية مع إنشاء هيئاتٍ فرعية للنظر في ميادين أخرى نعطيها الأولوية.

وإننا على استعدادٍ للنظر في كيفية المضي قدماً بشأن بنود أخرى من جدول أعمالنا تحظى بأهمية شركائنا في الـتفاوض. ولا نـزال، مـثل آخرين، نعتقد أن مقترح السفراء الخمسة لديه القدرة على معالجة مجموعةٍ من الشواغل في هذه القاعة.

ومـنذ افتتاح هذه الدورة، حدد عدد من الوفود مسائل لا يشير بالتحديد إليها جدول أعمالنا وأبدَوا رغبتهم في أن يعتمد المؤتمر ولايات للتفاوض بشأنها. ونعتزم النظر بدقة في كل هذه المقترحات والاسترشاد على وجه الخصوص بإمكانية التوصل إلى تفاهمٍ مشترك بشأن ضرورة اتخاذ إجراءٍ في هذا المحفل. ورغم أن آيرلندا لن تسـعى للاعتراض على دراسة أي بندٍ قد يتطلب توافقاً في الآراء، فإن إدخال أي مواضيع جديدة للتفاوض إلى مؤتمـر نزع السلاح، الذي أخفق لتسعٍ سنوات في تناول أي بندٍ من بنوده المدرجة على جدول الأعمال المتفق عليه، يبدو أشبه ببناء ملحقٍ بمبنى دعائمه مهددة بالانهيار.

وأود أيضـاً أن أغتـنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام وفدي الشديد بتعزيز دور المجتمع المدني في مداولاتنا. وقد تساءل وزير شؤون خارجية آيرلندا، في خطابه أمام هذا المؤتمر في عام ٢٠٠٤، "كيف يمكن لهيئةٍ تكلف بولايةٍ بمثل هذه الأهمية للبشرية وتستمد [ميزانيتها] من الأمم المتحدة أن تواصل فعلياً إقصاء المجتمع المدني ومنعه من أداءٍ دور حقيقي في مداولاتنا". فهل لي أن أعرب، في هذا الصدد، عن رغبة وفدي الجامحة بأن نتخذ في عام ٢٠٠٦خطوةً متواضعة أخرى فيما يتعلق بالمجتمع المدني ؟ فوفدي يرغب، على أقل تقدير، بأن يُقدَّم البيان السنوي للمنظمات غير الحكومية في اليوم العالمي للمرأة من قبل أصحابه.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفيرة ويلان على بيانها وعلى عباراتها اللطيفة إلى الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة إلى سفير نيوزيلندا، السيد تيم كولي.

السيد كولي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على التعازي الحارة التي أعربتم عنها باسمنا لزملائنا المصريين بشأن الأحداث المأساوية الأخيرة التي وقعت في البحر الأحمر.

وأود أن أدلي بعدة تعليقات منبثقة عما حدث من تطورات منذ بدايتنا المثمرة لهذا العام في ظل رئاستكم، رئاسة بولندا.

أولاً، إن ولاية هذه الهيئة تشمل بكل وضوح الأسلحة التقليدية من ضمن ما ننظر فيه من مسائل أخرى. وإنه لمن دواعي سرور وفد بلدي أن يشارك في هذه الهيئة أو في أي مسألة نزع سلاحٍ أخرى يرى المجتمع الدولي أنها تستوجب اهتماماً عاجلاً.

ثانياً، لقد كان الأمن الدولي موضوعاً مشتركاً في مناقشة يومي الثلاثاء والخميس الماضيين. وربما يكون من البديهي القول بأن هناك عدداً لا يستهان به من فئات الأسلحة ومنظوماتها التي لا بد وأن تغدو موضوع اهتمامٍ دولي إذا ما أُريد للأمن العالمي أن يُعزز.

ويتعين بالضرورة على هذا المؤتمر، وهو في الأساس مؤتمر لنزع السلاح، أن يعطي الأولوية لنهجه إزاء هذه المسائل. وقد كان شاغل وفدي ولا يزال يتمثل في اعتبار المسائل التي تتطلب اهتماماً عاجلاً هي تلك المشمولة بالمسائل الأساسية الأربع. وأهمها، أي الوحيدة التي وصفت لها ولاية تفاوضية هي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

والمشكلة الناشئة هي أن ذلك الوصف مشروط. ومتى انتفى الشرط المتعلق بالتفاوض لإبرام معاهدة وفق إنتاج المواد الانشطارية، نفترض، وقتئذ، أننا سنبدأ العمل في هذا الموضوع. ولكن ما الذي سنفعله في أثناء ذلك؟ هل نركز على مسائل أخرى، أم على ضمان برنامجٍ للعمل يشمل المسائل الأساسية أو بعضاً منها؟

فإذا اتبعنا هذا المسار الثاني من العمل، وهو الخيار الذي تفضله حكومتي، فقد نواجه دورات متواصلة من الإحباط وعدم الإنتاج. أو نتمكن، تمشياً مع المقترح الذي قدمه سفير السويد في العام المنصرم، من إجراء مناقشة على خلفية المسائل الأساسية: بشأن المناخ الأمني الدولي والآمال التي نعلقها جميعاً على المؤتمر في أن يتمكن من المساهمة في الارتقاء بمستوى أمننا الجماعي.

وندرك أن مناقشةً كهذه تتيح الفرصة لتبيان سبب بقاء المسائل الأساسية الأربع تحتل موقع الصدارة في هذا المجال، فضلاً عن إتاحتها الفرصة لترجمة الأولويات المعنية الواردة في المقترحات المقدمة حالياً إلى تسلسل أو جدول زمني لتناولها. كما أن تعيين أصدقاء للرئيس (الذي نهنئه) سيتيح المجال لزيادة تركيز مؤتمر نزع السلاح على المسائل الإجرائية.

ووفد بلدي مرن إزاء سير العمل المتبع، ما دام هدف المؤتمر يتعلق بمسائل من الواقع اليومي، تسهم بوضوحٍ في أمن الجميع، أكثر مما يتعلق بالمسائل التي تحظى باهتمامٍ عالمي أقل، أو بالكلام من أجل الكلام وتلك هي الطامة.

لقد تطور العمل الحالي المتمثل في كلٍ من التنسيق الوثيق فيما بين الرئاسات في ظل رئاستكم، والذي نرحب به عل غرار ما فعل سفير نيجيريا، وفي وضع جدولٍ زمني متسق لعملنا المستقبلي من شأنه أن يحسن حال هذا المؤتمر. إلا أنه يتعين علينا أن نحذر من الاقتناع بكون هذه الخطوات ستعيد لوحدها لمؤتمر نزع السلاح مصداقيته. ويعتقد وفدي أن أكبر مساهمةً يمكن تقديمها للمؤتمر هي اعتماد برنامج عملٍ يوجه نحو التفاوض بشأن

معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كخطوةٍ ضرورية لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار ويتيح المجال لمناقشة مسائل أخرى تعتبر على نطاقٍ واسع أساسية لتعزيز الأمن الدولي.

ونحن، بصفتنا مؤتمراً، لا نوافق جميعاً على الأهمية النسبية التي ينبغي أن نوليها للمسائل الأساسية الأخرى، رغم أن وفدي لم يسمع بأي مقترحات تضع مسألة تفضيل أيٍ منها موضع النقاش.

ومن جانب آخر، فإننا لا نجد أية صعوبة في التحقق مما إذا كانت متابعة أي موضوع، كواحدٍ هام مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، ستثير الصخب في مؤتمر نزع السلاح رغم أنه يعد بجلاء مسألةً من مسائل نزع السلاح. ولكن، حسبما سلم به فعلاً سفير أستراليا أثناء تقديمه لهذا الموضوع، فإنه لا بد من تناوله على نحوٍ لا يحيدنا عن جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. فإضافة المواضيع إضافةٌ حسب الاقتضاء، دون أن تشكل، وفقاً لما ذكره سفير ألمانيا، بدائل لغيرها.

سيدي الرئيس، إن وفد بلدي يرحب بالأهمية التي أولاها بيانكم يوم الخميس الفائت لمهمة الاتفاق على برنامج للعمل. ونعرب عن سرورنا لما سجله المؤتمر هذا العام وحتى الآن من ارتفاع في مستوى المشاركة والمرونة. ويبدو أن هناك إدراكاً تتسع رقعته بأن مستقبل المؤتمر رهن يديه، كما يزداد الوعي بأن المكاسب في مجال الأمن الجماعي تترجم منطقياً إلى خطواتٍ من التقدم في توطيد الأمن القومي لكل دولة. وسندعم كل الجهود التي يبذلها رؤساء هذا المؤتمر والتي تسهم في تحقيق هذا الهدف ذي الأهمية البالغة.

وأخيراً، نعتقد بأنه سيكون هناك بُعدٌ آخر لهدف وأهمية هذا المؤتمر إذا تمكن المؤتمر، وفقاً لما بينته سفيرة آيرلندا، من اعتماد نهجٍ مستنيرٍ أكثر إزاء تقديم البيان السنوي ليوم المرأة في الشهر القادم على النحو الذي اقترحته.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير نيوزيلندا، السيد تيم كولي، على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل النرويج، السيد كيتيل بولسن.

السيد بولسن (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): أود كذلك أن أقدم تعازي وفد بلدي لوفد مصر في المأساة المريعة التي حدثت في البحر الأحمر قبل بضعة أيام.

لقد اقترح وفد أستراليا في الأسبوع الماضي أن ينظر مؤتمر نزع السلاح في النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، وفي الوصول إليها واستخدامها بطريقة غير مسموح بها، وذلك بغية وضع تدابير لمكافحة ذلك. وبهذه المناسبة، أود أن أعبر عن دعم وفدي لهذا المقترح لأسبابٍ عديدة. أولاً، إن منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، كما أشار إليها سفير أستراليا، هي منظومة منٍ منظومات الأسلحة الشديدة الجاذبية للإرهابيين. وقد استخدمت في عددٍ من المناسبات ضد طائرات مدنية وحصدت المئات من الأرواح. ثانياً، إن منظومات الدفاع الجوي المحمولة علىٍ الكتف هي فئة محددة من الأسلحة التي يمكن عملياً وضعها تحت قيود دولية متفق عليها. ثالثاً، إن الجهود الوطنية والإقليمية تبذل فعلاً لتنظيم إنتاج تلك المنظومات ونقلها واستخدامها. وقد تشكل أفضل الممارسات والدروس المستفادة أساساً أيضاً للمضي قُدماً بجدول الأعمال هذا في مؤتمر نزع السلاح. وأخيراً، ثمة توافق دولي في الآراء تم التوصل إليه فعلاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، ما يتيح الفرصة أمام مؤتمر نزع السلاح لينظر في هذه المسألة ويضع

تدابير لعدم الانتشار. وينبغي لهذا التوافق في الآراء أن يشجعنا جميعاً على عدم جعل هذه المنظومات رهينة مسائل أخرى مدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح تعد في غاية الأهمية إنما لا تحظى بتوافق الآراء . ويمكن بل وينبغي النظر في منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف في حد ذاتها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد بولسن على بيانه. وبذلك أختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم. فهل من وفدٍ يود تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): بما أنها المرة الأولى التي يتناول وفدنا فيها الكلمة في ظل رئاستكم للمؤتمر، اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم بالتهاني بمناسبة تبوئكم هذه المسؤولية. واسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بالتعازي إلى وفد مصر على الكارثة التي حلت بالعبارة المصرية.

لقد اعتمد مؤتمرنا جدول أعماله منذ الجلسة الافتتاحية لدورته هذا العام، وهذا أمر يسعدنا كثيراً. ونعتقد أننا حققنا إنجازاً مقارنةً بالأعوام الماضية. وبعد اعتماد جدول الأعمال سمعنا بعض الوفود تقترح موضوعات جديدة أو إضافية للمعالجة، والمنطق يقول إنه كان يجب طرحها قبل اعتماد جدول الأعمال. وبالطبع، لقد أحلنا الموضوعات المطروحة إلى عواصمنا لتلقي تعليمات مناسبة بشأن الموقف الذي يجب أن نتخذه منها. وبالتالي، فنحن نعتبر أنه لا يوجد الآن أي توافق عام في الآراء داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن النظر في هذه المواضيع الجديدة. وهذا الموضوع يحتاج إلى تعليمات من العواصم وإلى مناقشات داخل المجموعات الإقليمية للتوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن ما إذا كانت هذه المواضيع ستعالج وبأي طريقة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العينين (مصر): أود التوجه بخالص الشكر والتقدير للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ولرئيس المؤتمر، سفير بولندا، وكذلك لرؤساء الوفود الأخرى لتعازيهم الصادقة وكلماتهم الرقيقة لمصر ولعائلات المتوفين في عبارة السلام التي غرقت في البحر الأحمر قبل بضعة أيام. وسأقوم بنقل تعازي مؤتمر نزع السلاح للحكومة المصرية في هذا الصدد.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد أبو العينين من وفد مصر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرغي أوردنيكيدزه.

السيد أوردنيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أعلمكم أن الأمين العام قد وافق على اختيار السيد تيم كولي مديراً لأمانة مؤتمر نزع السلاح وفرع دعم المؤتمر، وبذلك يصبح نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. ومن المفترض أن يتسلم السفير كولي مهامه إثر الانتهاء من الإجراءات الإدارية اللازمة.

دعوني أولاً أعرب عن تهاني للسفير كولي. كما أود الترحيب به في فريقنا، وأفترض أن هذا النبأ سيدخل البهجة إلى قلوب تلك الوفود التي أعربت عن قلقٍ خاص تجاه مسألة انخفاض عدد موظفي الأمانة عن المطلوب.

وأعتقد أن هذه المشكلة قد حُلت لبعض الوقت داخل الأمانة، وأن الأمانة تتطلع الآن باهتمام إلى الدول الأعضاء لإيجاد حلٍ لإحدى مشاكلها الكثيرة.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكركم، السيد الأمين العام. إن المعلومات التي نقلتموها إلى المؤتمر تزيدنا أملاً. وبالنيابة عن المؤتمر، أقول للسفير تيم كولي هنيئاً لكم وأتمنى لكم كل النجاح. وإنه لأمر يبعث على الارتياح أن يتبوأ هذا المنصب سفيرٌ نعرفه جميعاً ونكن لـــه كل الاحترام لما يتمتع به من معرفة وخبرة. وأود أن أؤكد لكم، السفير كولي، دعمنا ومساعدتنا في تنفيذ مهامكم الجديدة. فتهانينا لكم مرةً أخرى.

يبدو أن السفير كولي يرغب في تناول الكلمة.

الســـيد كولي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، كما أشـــكركم، السيد الأمين العام، على العبارات الطيبة التي وجهتموها إليّ. وأتطلع بكل تأكيد إلى تغيير مكاني في القاعة بأكثر من طريقة وإلى الانضمام إلى فريقكم وأتطلع إلى العمل مع الرؤساء القادمين لمؤتمر نزع السلاح ومع المؤتمر في حد ذاته.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): شكراً لكم. هل يود أي وفدٍ آخر تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو الأمر كذلك. بذلك أختتم أعمالنا اليوم.

وستعقد الجلسة العامة القادمة في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الخميس ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

- - - - -